تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على خاصية المقارنة بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية

الباحث. صدام إبراهم فضاله

أ.م.د. سلمى منصور سعد

كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية /قسم المحاسبة

Saddamibrahim٣٧٦@gmail.com

dr.selma_٩٦٠@yahoo.com

الملخص:

يهدف البحث الى مقارنة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية قبل وبعد الإلزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لبيان مدى تأثير (IFRS) على المقارنة، وهل أن التطبيق لـ(IFRS) يسهم في تعزيز المقارنة لأن تطبيق (IFRS) اعتماد مجموعة موحدة من الممارسات المحاسبية التي تؤدي الى توفير تقارير مالية متناسقة تساعد مستخدمي التقارير في ترشيد قراراتهم. ولتحقيق هدف البحث تم اجراء تحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث للفترة (٢٠١٢- ٢٠١٤) قبل تطبيق (IFRS) وللفترة (٢٠١٦- ٢٠١٩) بعد تطبيق (IFRS) بالاعتماد على مجموعة من نسب التحليل المالي، اذ تعطي النسب المالية وصفاً اساسياً لاداء المصارف وبالتالي فان الاعتماد عليها يسهم في إضفاء المصداقية، وكانت ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ان المقارنة كانت أفضل قبل تطبيق (IFRS) ولكن السبب في ذلك ليس الخلل في المعايير ذاتها، وانما التطبيق لـ(IFRS) كان شكلي وغير كامل لصعوبات واجهتها المصارف خلال التطبيق.

الكلمات المفتاحية : (معايير الإبلاغ المالي الدولية، خاصية المقارنة).

The Impact of Applying International Financial Reporting Standards on the Comparison Feature. An Applied Study on a Sample of Iraqi Banks

Dr. Selma Mansour Saad

Saddam Ibrahim Fadhala

Accounting Department, Faculty of Administration and Economics Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq

Abstract:

The research aims to compare the financial reports of a sample of Iraqi banks before and after the obligation to apply international financial reporting standards (IFRS) to indicate the extent of the impact of (IFRS) on the comparison, and whether the application of (IFRS) contributes to enhancing the comparison because the application of (IFRS) adopts a unified set of accounting practices that lead to the provision of reports Consistent financial reports help users in rationalizing their decisions. In order to achieve the goal of the research, an analysis of the financial reports of the banks, the research sample, was conducted for the period (٢٠١٢-٢٠١٤) before the application of (IFRS) and for the period (٢٠١٦-٢٠١٩) after the application of (IFRS), depending on a set of financial analysis ratios, as the financial ratios give a basic description of the performance of banks, and therefore relying on them It contributes to conferring credibility, and the most important conclusions reached by the research were that the comparison was better before the application of (IFRS), but the reason for this is not a defect in the standards themselves, but rather the application of (IFRS) was formal and incomplete due to the difficulties banks faced during the application.

Keywords: (International Financial Reporting Standards, Comparison Feature).

المقدمة :

إنَّ المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لها دور هام وحيوي في ترشيد القرارات لمختلف مستخدمي التقارير، ولذلك ينبغي أن تتمتع المعلومات المحاسبية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية بمستوى عال من الشفافية والتمثيل الصادق لكي تكون ملائمة وتحقق قدر كبير من العدالة في إتاحة معلومات محاسبية دقيقة وفي التوقيت المناسب لكافة مستخدميها، ولكن لا تتوقف فائدة المعلومات على توفر خصائصها الأساسية بل هناك خصائص أخرى تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي التقارير)، يتطلب الامر بتوفرها ومن هذه الخصائص المقارنة، كونها تعد إحدى خصائص جودة المعلومات المحاسبية والتي تجعل المعلومات الواردة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين، وبدونها لا يمكن متابعة وتقييم أداء الوحدة الاقتصادية عبر الزمن وكذلك المقارنة بين مختلف الوحدات الاقتصادية. وبشكل عام تهدف التقارير المالية إلى تقديم المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للوحدة لمستخدمين متنوعين لتساعدهم في صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة المرتبطة بتلك الوحدة. ومن اجل القضاء على أي فروق محاسبية وتحسين إمكانية المقارنة بين الوحدات لابد من اتباع معايير محاسبية موحدة. إذ تقدم

المعايير المحاسبية لمعدي البيانات المالية مجموعة من القواعد التي يجب الالتزام بها عند إعداد حسابات الوحدة الاقتصادية.

١- منهجية البحث

١-١: مشكلة البحث :

تعد المقارنة خاصية مهمة للمعلومات المحاسبية، إذ توفر للمستخدمين فهم الأحداث الاقتصادية الأساسية لأهداف الوحدة الاقتصادية وتقييمها بشكل أفضل مقارنة بأهداف الوحدات الأخرى كما يتضمن هيكل القوائم المالية جوانب العرض وتحديد مسميات البنود المالية، وتؤثر الاختلافات المحددة فى هذه الجوانب من عرض القوائم المالية على حكم المستخدمين وبالأخص المستثمرين وتتضمن قرارات الاستثمار الرشيدة تقييم الفرص المستقبلية للوحدة مقارنة بفرص الوحدات المماثلة الأخرى، وذلك عن طريق تحقيق المقارنة لغرض تقييم أداء الوحدة على المستوى الفردى بشكل أفضل .فمن المرجح أن يُسهم تعزيز خاصية المقارنة عمليات الإفصاح للوحدات فى تقييمات أكثر صحة لأداء الوحدات، لذا يمكن تجسيد مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:

١. ما هو واقع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في المصارف العراقية عينة البحث وما هي المشكلات التي رافقت عملية التطبيق ؟
٢. ما هو تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على خاصية المقارنة في المصارف العراقية عينة البحث؟

١-٢: اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الوقت الراهن من الأهمية القصوى للقطاع المصرفي بعدّه أوائل القطاعات المختارة للإلزام في تطبيق (IFRS) نظراً لدورها الحيوي في عجلة التنمية المستدامة على مستوى البلد، إذ إن التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في المصارف العراقية يسهم في توافر تقارير مالية وفق ممارسات موحدة ومن ثم مساعدة المستثمرين على مقارنة التقارير المالية سواء للمصرف عبر عدة فترات مالية أو مقارنتها لعدة مصارف.

١-٣: اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

١. الإطلاع على واقع الحال في المصارف العراقية عينة البحث بعد إلزامها بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ، وما هي مشكلات تطبيق تلك المعايير؟
٢. مقارنة للتقارير المالية للمصارف عينة البحث قبل وبعد الإلزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لبيان تأثير تطبيق (IFRS) على خاصية المقارنة.

١-٤: فرضية البحث :

يستند البحث الى الفرضية الاتية :

أن التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يعزز خاصية المقارنة للتقارير المالية للمصارف العراقية عينة البحث.

١-٥: منهج البحث وأساليب جمع البيانات

اعتمد الباحثان المنهج الاستقرائي في الجانب النظري والذي من خلاله تم تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بخاصية المقارنة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، فضلا عن المنهج التحليلي في الجانب العملي.

١-٦: مناقشة لبعض الدراسات السابقة

سيتم في هذه الفقرة مناقشة بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث فقد تناولت دراسة (De Fond et al., ٢٠١١) تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على ملكية صناديق الاستثمار الأجنبية: دور المقارنة ، إذ هدفت الدراسة بيان إذا كان الاعتماد الألزامي من قبل الاتحاد الأوروبي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في عام ٢٠٠٥ يؤدي إلى تحسين قابلية المقارنة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار من قبل الصناديق المشتركة الأجنبية.، وتوصلت الى أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يؤدي إلى تحسين القابلية للمقارنة فقط عندما يتم تنفيذها بمصداقية وزيادة كبيرة في التوحيد. وتناولت ايضا دراسة (Brochet et al. ٢٠١٣) التبني الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وقابلية مقارنة الكشوفات المالية وهدفها بيان هل أن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية يغير بيئة المعلومات داخل البلدان التي لديها مسبقاً معايير محلية مماثلة للمعايير الدولية، وقد توصلت الى أن التبني الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يعكس فوائد سوق رأس المال التي تكون بسبب تحسين قابلية الكشوفات المالية للمقارنة. كما تناولت دراسة (الصاوي ٢٠١٩) أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٦- ٢٠١٨. وهدفت الدراسة الى اختبار تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات ادارة الأرباح بنوعيها وذلك بالتطبيق في أحد أسواق رأس المال الناشئة وهو سوق رأس المال المصري في الفترة من ٢٠١٦ -٢٠١٨ بعد تبني مصر لمعايير التقرير المالي الدولية في٢٠١٥.، وقد توصلت الى زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة لها مدلولها الايجابي سواء بالنسبة للمستثمرين والشركات ذاتها، والمشاركين في سوق الديون والمحللين الماليين بالإضافة إلى المتضمنات للمراجعة الخارجية وبيئة المعلومات وأخيرا متضمنات القابلية للمقارنة للتكامل الاقتصادي بين الدول. اما مايميز البحث الحالي كونه يتضمن تأثير تطبيق (IFRS) على خاصية المقارنة في البيئة العراقية.

٢- الجانب النظري

٢-١: مفهوم الابلاغ المالي:

عرّف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيانه رقم ١ بعنوان مفاهيم الإبلاغ المالي في الوحدات الاقتصادية، أن مفهوم الإبلاغ المالي هو الافصاح عن المعلومات المحاسبية بواسطة التقارير المالية اذ يجب أن تتضمن التقارير المالية المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين في اتخاذ قرارات خاصة تساعدهم في مجال الاستثمار والائتمان (FASB, No١, ٢٠٠٨: ١) اما جمعية المحاسبين القانونيين الاسترالية فقد عرفته بانه طريقة لتسجيل وتحليل وتلخيص البيانات المالية، وعرف إيضا بانه طريقة للابلاغ عن النتائج والوضع المالي لوحدة الاعمال او وحدة الابلاغ. (CPA Australia, ٢٠١٢ : ٤) كما عرفته المجموعة الاستشارية الاوربية للابلاغ المالي منطلقة من الاهداف التفصيلية له بانه يهدف لتوفير اساس لتقييم المركز المالي للوحدة الاقتصادية وادائها، إذ يبين كيف ان الوحدة الاقتصادية تخلق الأموال، وكيف يتم تزويد ممولي راس المال بالعوائد المناسبة على الموارد الاقتصادية التي يستثمرونها في الوحدة الاقتصادية، ومدى تعرضها للمخاطر وكيف تعمل على تخفيضها. (EFRAG,٢٠١٣:٥)

٢-٢ مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية:

كلمة معيار ترجمة لـــ (Standard) ويعني فى اللغة بأنه إنموذج يوضع ويقاس في ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته. أما فى المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة أعمالها، بما يساهم في إيصال المعلومات الى المستفيدين. (العامري، ٢٠٢٠: ٢٩)

اما تعريف المعيار المحاسبي هو إطار عام أو إنموذج أساسي يهدف إلى تحديد الطريقة السليمة لقياس وعرض والإفصاح عن العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على عناصر القوائم المالية بما ينعكس على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، ويحقق أهداف المستفيدين(حسوبة واخرون، ٢٠٢٣: ٦) وبهذا المعنى، فان المعيار المحاسبي يتحدد بعنصر أو بنوع معين من أنواع عناصر القوائم المالية، أو من خلال العمليات أو الأحداث المحاسبية. اما لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عرفت المعايير المحاسبية على أنها قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد، إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني

ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية. (زهيرة، ٢٠١٨: ٢١) كما تعرف بانها بيان إداري مكتوب تصدره لجنة معايير المحاسبة الدولية (الهيئة المعنية بالمحاسبة) والذي يكون متعلقاً بعنصر معين في القوائم المالية للوحدة الإقتصادية ونتائج اعمالها وبموجبه يتم تحديد الطريقة المناسبة للقياس والعرض والافصاح ويلقى قبولاً عاماً على الصعيد المحلي او الدولي.

أما مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) فهي مجموعة من معايير المحاسبة تمت دراستها وتطويرها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بهدف توفير إطار دولي حول إعداد وتقديم البيانات المالية للمنظمات الربحية. إذ تنشئ معايير الإبلاغ المالي الدولية لغة محاسبية مشتركة للشركات في جميع أنحاء العالم، مما يعزز الشفافية والمقارنة للبيانات المالية. ويتم قبول البيانات المالية وفقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على نطاق واسع في العديد من الدول، مما يسهل للوحدات الاقتصادية الوصول بشكل أفضل إلى سوق رأس المال الدولي. (Thi, et. al., ٢٠٢٠: ٥٥٢) كما تعرّف معايير الإبلاغ المالي الدولية على انها اداة لتحقيق الشفافية من خلال تعزيز إمكانية المقارنة الدولية وجودة المعلومات المالية، وتمكين المستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق من اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة فضلا عن تعزيز المساءلة من خلال تقليص فجوة المعلومات بين مقدمي رأس المال والأشخاص الذين عهدوا إليهم بأموالهم. (Jorissen, ٢٠١٥: ٢٤٣) كما تعد معايير الإبلاغ المالي الدولية تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها والمصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة تفسيرات الإبلاغ المالي الدولية (IFRIC) إذ تتولى هذه اللجنة التابعة لمؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية أصدار تفسيرات لمعايير الإبلاغ المالي الدولية إذ يعد الألتزام بها مؤشراً إيجابياً على مدى التزام وتوافق القوائم المالية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية. (Muthupandian, ٢٠٢١: ٢)

٢-٣:أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية:

تقدم المعايير المحاسبية لمعدي البيانات المالية مجموعة من القواعد التي يجب الالتزام بها عند إعداد حسابات الوحدة الاقتصادية، مما يضمن هذا التوحيد القياس عبر السوق. ومن ثم فان الشركات المدرجة في البورصات ملزمة قانونًا بنشر البيانات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة ذات الصلة. ونظرًا لمشاركة الوحدات الاقتصادية في عولمة الأعمال وغالبًا ما نشير إلى العالم كقرية عالمية لذا يصبح من المهم جدًا التحدث عن الأعمال بلغة عالمية يمكن فهمها وقابلة للمقارنة من قبل اصحاب المصالح. (Ismail,

(١٥ :٢٠١٧) وتنبع اهمية اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية بانها تؤدي إلى القضاء على أي فروق محاسبية وتحسين إمكانية المقارنة بين الوحدات التي اتبعت سابقًا معايير محاسبية مختلفة. ومع ذلك، هناك العديد من الأسباب التي تجعل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية له تأثير على جودة القوائم المالية. إذ أن معايير الإبلاغ المالي الدولية توفر أسس محاسبية تساعد البلدان النامية في تعزيز نموها الاقتصادي من خلال توفير معايير محاسبية شفافة عبر البلدان. ومع ذلك، يؤدي النقص في الأسس المحاسبية إلى ضعف السوق كما توفر معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) مجموعة متماسكة من المعايير والممارسات المحاسبية التي تساعد المتبنين على تحسين جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية تعمل على تحسين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية (Zaidi & Paz, ٢٠١٥: ٤) كما تكمن أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية كونها تجعل البيئة المحلية جاذبة للاستثمار بشتى أنواعه إذ يرى الكثيرون ان المستثمر الأجنبي يعتمد ويثق في القوائم المالية المبنية على معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS) والتي تمكنه بأقل تكلفة مقارنتها مع مثيلاتها بالدول الأخرى. وأن عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية توفر مناخ استثماري ملاءم يتوافر فيه الشفافية في المعلومات المالية والنظم القانونية والضريبية المشجعة مما يساعد في جلب الاستثمارات الأجنبية وقدرة الوحدة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي وقياس كفائتها ومعرفة التغييرات فيه مقابل الالتزامات القانونية.(القضاه، ٢٠٢٠: ٣٩)

٢-٤: اهداف معايير الإبلاغ المالي الدولية:

يعد الهدف الرئيس لمعايير الإبلاغ المالي الدولية هو توحيد المبادئ والأساليب المحاسبية التي تستخدمها الوحدات من مختلف البلدان لإعداد البيانات المالية وزيادة الاستثمار لهذه البلدان (Hajiyeva et al., ٢٠٢٠: ٥) فضلا عن انها توفر إطار عالمي لكيفية قيام الوحدات الاقتصادية بإعداد بياناتها المالية والإفصاح عنها. وتوفر معايير الإبلاغ المالي الدولية إرشادات عامة لإعداد البيانات المالية، بدلاً من وضع قواعد لإعداد التقارير الخاصة بالصناعة. إن وجود معيار دولي مهم بشكل خاص للشركات الكبيرة التي لديها فروع في بلدان مختلفة. كما سيؤدي اعتماد مجموعة واحدة من المعايير العالمية إلى تبسيط إجراءات المحاسبة من خلال السماح للشركة باستخدام لغة واحدة لإعداد التقارير طوال الوقت.(Ismail, ٢٠١٧: ٢٠) ويرى Fatoke واخرون بأن أهداف معايير الإبلاغ المالي الدولية تشمل: (Fatoke et al., ٢٠٢٠: ٣٩)

١. ضمان المقارنة والمساءلة والشفافية في التقارير المالية.

٢. الارتقاء بجودة التقارير المالية للأغراض العامة.
٣. تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.
٤. ضمان الاتساق في إعداد المعلومات المالية والإبلاغ عنها.
٥. توفير رأس المال بكفاءة على مستوى العالم ومن ثم جذب الاستثمار من خلال الشفافية وتقليل تكلفة رأس المال وزيادة الاستثمار في جميع أنحاء العالم.
٦. خفض التكاليف وزيادة الكفاءة في إعداد التقارير المالية وتعزيز كفاءات التدقيق وتسهيل تدريب معدي البيانات المالية.

٢-٥ مفهوم المقارنة:

أن الاهتمام بخاصية المقارنة بدأ منذ الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي وذلك بعد أزمة الكساد العالمي، إذ جرت تغييرات هامة في بيئة الاستثمار ركزت على ضرورة زيادة الاهتمام بفحص وتدقيق القوائم المالية للوحدات، وأيضاً ضرورة توافر خاصية المقارنة في القوائم المالية الخاصة بالوحدات داخل الصناعة الواحدة. في ذلك الوقت أشير إلى خطورة غياب خاصية المقارنة فيما بين وحدات نفس الصناعة وبدرجة أكبر بين وحدات الصناعات المختلفة (دسوقي، ٢٠٠٨: ١٧). اما من الناحية المحاسبية تعد محاولة (Simmons) في عام ١٩٦٧ اولى المحاولات لوضع تعريف مناسب للمقارنة إذ اشار الى أنها تعني أن تعكس القوائم المالية الظروف الأقتصادية المتشابهة بطريقة مماثلة، ويتم ذلك عن طريق القياس والعرض بطريقة مماثلة. (Simmons, ١٩٦٧: ٦٨١) بينما أشار الباحثان (Zhanga & Andrew) الى تعريف (Gray) في عام ١٩٧٣ بأن المقارنة تعني تمكين المستثمرين من إجراء مقارنات سليمة للإداء والمركز المالي للوحدة، أي انها تعني القدرة على مقارنة الأشياء معاً وتقييم مدى أختلافها، ويتم ذلك عن طريق الأختلافات في المركز المالي الفعلي وليس الأختلاف في المعالجات المحاسبية (Zhanga & Andrew, ٢٠١٠: ٦٠).

وفي ثمانيات القرن الماضي حازت المقارنة على أهتمام واضعي معايير المحاسبة حول العالم كونها إحدى الخصائص النوعية المهمة للمعلومات المحاسبية، ووفقاً للإطار المفاهيمي المشترك لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أوضحا بأن المقارنة مفيدة للمستثمرين والمقرضين لأنها تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار او الإقراض كونها تتضمن بشكل أساسي تقييمات للفرص البديلة، ولا يمكن إجراؤها بشكل منطقي إذا لم تكن المعلومات المقارنة متوفرة. وقد تم تعريفها على إنها الخاصية النوعية للمعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر، وعلى خلاف الخصائص النوعية الأخرى للمعلومات لا تتعلق المقارنة ببند واحد، إذ تتطلب مقارنة عنصرين على الأقل(FASB, ٢٠١٠: ٢٦).

٢-٦ المقارنة من منظور المنظمات والهيئات المهنية:

زاد الاهتمام بالمقارنة في المحاسبة بمرور الوقت، لا سيما مع ظهور المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، إذ بدأ هذا الاتجاه في الولايات المتحدة عام ١٩٦٠م وكان ملحوظًا في المملكة المتحدة وكندا وأستراليا وهولندا بعد حوالي عقد من الزمان. وبعد ذلك زاد الأهتمام بشكل كبير في دول أوروبا أيضًا. أذ يتوافق هذا التطور مع معايير المحاسبة الدولية التي تتلاءم مع وضع الأسواق المالية والاحتياجات المعلوماتية للمساهمين والتي أصبحت أكثر أهمية في جميع أنحاء العالم. إذ تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام ١٩٧٣م لتتولى أصدار المعايير الدولية، وقد أصدرت (٤١) معيار خلال فترة عملها الممتدة لغاية ٢٠٠١. إذ تم إعادة هيكلتها تحت مسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الذي يُعنى بإصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) والبالغ عددها (١٧) معيار (Gross & Perotti, ٢٠١٧: ٧). كما وردت المقارنة المحاسبية ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المالية في الأطر المفاهيمية لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB). كإحدى الخصائص النوعية لتعزيز فائدة المعلومات الملائمة والممثلة بصدق، إذ تعد النتيجة المرجوة لتبني إنموذج موحد لمجموعة من المعايير المحاسبية. ومن ثم ينبغي أن تُحسن خاصية المقارنة جودة التقارير المالية من خلال السماح لمستخدمي البيانات المالية بتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية (FASB, ٢٠١٠: ١٩)

٢-٧: دور معايير الابلاغ المالي الدولية في تعزيز المقارنة:

يعد التطبيق الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) تطورًا هامًا في التاريخ المحاسبي الحديث، لذلك يجادل المنظمون بأن لديها القدرة على تعزيز المقارنة والشفافية في التقارير المالية، ومن ثم زيادة كفاءة تخصيص رأس المال. (Gao & Sidhu, ٢٠١٨: ١) إذ أشارت الجهات التنظيمية على نطاق واسع إلى أهمية المقارنة بصفتها خاصية من خصائص جودة التقارير المالية. إذ ينص الإطار المفاهيمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على ما يلي: "تكون المعلومات حول وحدة معنية بإعداد التقارير أكثر فائدة إذا كان من الممكن مقارنتها بمعلومات مماثلة حول وحدات أقتصادية أخرى ومع معلومات مماثلة عن نفس الوحدة لفترة أخرى أو تاريخ آخر. تحدد لائحة الاتحاد الأوروبي لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأن المقارنة عبر الأسواق كسبب لاعتمادها. تتطلب المعايير المحاسبية أن تكون المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات قابلة للمقارنة. كما أن الالتزام بنفس المعايير المحاسبية يحسن خاصية مقارنة المعلومات المالية وفقًا لذلك، يضمن مثل هذا الالتزام أن معالجة المديرين المعاملات المتشابهة بطريقة مماثلة

والمعاملات المختلفة بشكل مختلف، اي أن اتباع نفس المعايير المحاسبية يُحسّن المقارنة. (Wang et. al., ٢٠٢٠: ٣)

كما أن تمتع الشركات بالمرونة فيما يتعلق بالطرق المحاسبية التي تستخدمها لتمثيل وضعها المالي، يمكن اعتبار هذه المرونة مفيدة لأنها تتيح للشركات اختيار الأساليب المناسبة للظروف المحددة لشركتها. لذلك يمكن تحديد القيمة المخصصة للأصل باستخدام القيمة السوقية أو التكلفة التاريخية اعتمادًا على الغرض الذي تم شراء الأصل من أجله. ومع ذلك، يمكن أيضًا اعتبار هذه المرونة عيبًا لأن المرونة يمكن أن تجعل من الصعب مقارنة بيانات الشركات المختلفة ويمكن استخدامها للتلاعب بالأرباح المبلغ عنها. قد يشرع واضعو المعايير، نيابة عن أصحاب المصلحة مثل المستثمرين، سياسات تهدف إلى زيادة مستوى المقارنة بين الشركات. إحدى هذه المبادرات هي معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS). (Taplin, ٢٠١٧: ١)

كما أن زيادة المقارنة تحدث بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، لأنها تساهم في تقليل تكاليف الحصول على المعلومات وتحسين دقة التنبؤ، فضلا عن زيادة دقة التقييم لتكون مفيدة للمستخدمين. (Martens et. al., ٢٠٢٠: ٣) ويرى كل من (Garcia & He) أن تبني مجموعة مشتركة من المعايير عالية الجودة مثل معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يترجم تلقائيًا إلى معلومات أكثر قابلية للمقارنة ما لم تكن مصحوبة بإطار مؤسسي قوي ومتناسق.(Garcia & He, ٢٠١٣: ٦٠) ويمكن للوحدات الأقتصادية التي لديها حوافز منخفضة للالتزام بتقارير شفافة أن تستخدم السلطة التقديرية المحاسبية لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية دون إجراء تغييرات جوهرية على ممارسات إعداد التقارير الخاصة بها، في حين أن الشركات التي لديها حوافز عالية للالتزام بتقارير شفافة من المحتمل أن تأخذ هذا التغيير التنظيمي على محمل الجد وتلتزم بمصداقية المزيد من الشفافية. وجد أن الشركات ذات الحوافز العالية مرتبطة بزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، في حين أن الشركات ذات الحوافز المنخفضة ليست كذلك. (Gao & Sidhu, ٢٠١٨: ٧)

ومما يساعد على تحقيق المقارنة أن يتم الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، إذ أن الهدف الرئيس من اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية هو ضمان قدر أكبر من المقارنة والشفافية في التقارير المالية، والحد من عدم تناسق المعلومات وتحسين جودة المعلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية. على مستوى الاقتصاد الكلي، وان هناك توقعات بزيادة حجم التداول

في أسواق رأس المال، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكثيف التبادل الدولي للسلع والخدمات.

٣- الجانب التطبيقي

٣-١ واقع تطبيق (IFRS) في المصارف العراقية:

إلزم البنك المركزي العراقي المصارف العراقية بتطبيق هذه المعايير أعتباراً من عام ٢٠١٦ وذلك بموجب كتابه ذي العدد ٩/١٢ في ٢٠١٦/١/٤. وعلى الرغم من تطبيق المصارف لهذه المعايير الا أن هناك الكثير من المشكلات التي رافقت عملية التطبيق أدت الى أن يكون التطبيق شكلياً وليس تطبيق كلي، ومن خلال مراجعة المصارف عينة البحث، وتحليل التقارير المالية تبين أن هناك صعوبات مشتركة بين المصارف رافقت عملية التطبيق منها:

١. عدم توافر جميع متطلبات التطبيق، إذ أن تطبيق (IFRS) يستلزم توافر متطلبات منها الكوارد المؤهلة للتطبيق، وجود نظام محاسبي ملاءم، إعادة النظر بالقوانين والتشريعات ذات الصلة، على سبيل المثال قانون ضريبة الدخل.
٢. صعوبة تطبيق بعض المعايير ومنها معيار قياس القيمة العادلة (IFRS ١٣) نظراً لعدم توفر الاسواق النشطة لتقييم الأصول في البيئة المحلية، وهذ ما دعا البنك المركزي العراقي إصدار الكتاب المرقم (٨٢١٤/٢/٩) في ٢٠١٧/٦/٦، يقضي بضرورة تشكيل لجان لغرض العمل بإعادة التقييم للأصول الثابتة الى القيمة العادلة.
٣. لم تقم المصارف باحتساب مخصص خسائر الأئتمان وفق معيار الأدوات المالية (IFRS ٩) بل انه تم وفق تعليمات البنك المركزي العراقي رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ الملغاة، ولذلك قام البنك المركزي العراقي بتعميم الكتاب المرقم (١٧١٩/٢/٩) بتاريخ ٢٠١٧/١١/٥ على المصارف يقرر فيه تأجيل تطبيق المعيار لمدة سنة وذلك للصعوبات العملية التي تواجه التطبيق.
٤. إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب القيام بتقديرات واجتهادات في مبالغ الأصول والالتزامات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخر.
٥. قيام المصارف عينة البحث بوضع تقديرات الأعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات بشكل غير موحد سنوياً لغرض احتساب الأندثارات والأطفاءات وهذا بدوره يؤثر على دقة التقارير المالية وبالنتيجة يقلل من قابلية المقارنة للقوائم المالية لتلك المصارف بالرغم من اتباع نفس طريقة الأندثار، لأن الأختلاف في احتساب العمر

الأنتاجي للأصول غير المتداولة يؤثر على مقدار القسط السنوي للأصول والذي ينعكس اثره ايضاً على مقدار الأرباح.

٦. تحسب المخصصات القضائية استناداً الى رأي المستشار القانوني لنفس المصرف وبالطبيعة يختلف رأي عن الأخر في المصارف.

ولغرض تحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث، تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن عينة عشوائية من المصارف العراقية وهي كل من (الخليج التجاري، بغداد، الائتمان العراقي، الشرق الأوسط، الأستثمار العراقي) للفترة (٢٠١٢-٢٠١٤) قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية وللفترة (٢٠١٦- ٢٠١٩) بعد تبني المعايير الدولية باستخدام نسب التحليل المالي، فضلا عن تعزيز ذلك باحتساب الدرجة المعيارية لتعطي النسب المالية وصفاً اساسياً لاداء الوحدات الاقتصادية، ومما تقدم يمكن ان نطبق نسب التحليل المالي على عينة البحث وفق النسب الاتية:

٣-٢ معدل العائد على الملكية (ROE):

يقيس معدل العائد على حقوق المساهمين نسبة ربح المصرف إلى مجموع حقوق المساهمين فيها. ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي ربح الشركة على إجمالي حقوق المساهمين. وتحسب وفق الصيغة الاتية:

معدل العائد على الملكية= (صافي الأرباح ÷ اجمالي حقوق المساهمين) × ١٠٠

وكما في الجدول الاتي:

جدول (١) المقارنة وفق العائد على الملكية (ROE) للمصارف عينة البحث

ت	السنة / اسم المصرف	قبل تطبيق (IFRS)				المعدل	بعد تطبيق (IFRS)				المعدل
		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	
١	الخليج التجاري	١٦.١٦	٦.٨٣٨	١.٠٣٨	١.٦٧٨	٦.٤٢٩	١.٨٤٨	١.٣١٨	٠.١٨٨	-١.٢٨	٠.٥١٨
٢	بغداد	١٢.١١	١١.٠١	٩.٥	٢.١٢٩	٨.٦٨٧	٧.١٥٨	٢.٢٩٩	١.٥٥٧	٢.٦٨٧	٣.٤٢٥
٣	الائتمان العراقي	١٣.٠٧	٥.٨٥١	٤.٦٣٣	٣.٨٥٦	٦.٨٥٣	١.٦٢٢	٢.١٢٦	١.٧٨٦	-١.٧٢	٠.٩٥٣
٤	الشرق الاوسط	١٢.٩٣	١٠.٢٩	١.١٧٤	١.٩٥	٦.٥٨٨	٤.٣١٨	-٠.٢٢٢	-٠.٨٥٨	٠.٩٩٦	١.٠٥٨
٥	الاستثمار العراقي	١.١٦٧	١٤.٣٨	١٠.١٨	٦.٢٢٢	٧.٩٨٧	٣.٥١٢	١.٤١٢	٠.١٢	٠.٠٠٧	١.٢٦٣
	المصدر : أعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٩)										

نلاحظ من الجدول (١) وبالاعتماد في التحليل على المعدل لسلسلة زمنية مكونة من (٤) سنوات قبل تطبيق معايير الإبلاغ الدولية و(٤) سنوات بعد التطبيق نجد أن معدل العائد على الملكية انخفض بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لجميع المصارف عينة البحث، إذ تراوحت النسبة قبل التطبيق بين (٦.٤٢٩ – ٨.٦٨٧) لمصرفي الخليج التجاري

وبغداد على التوالي، اما بعد التطبيق فترواحت النسبة بين (٠.٥١٨ – ٣.٤٢٥) لنفس المصرفين ايضاً وذلك لسبب الاختلاف في صافي الارباح النهائية للمصارف المذكورة بعد تطبيق المعايير، وهذا يؤشر ان تطبيق المعايير المحاسبية يؤثر بشكل غير ايجابي حيث ان العوائد بدأت تنخفض وقد يكون السبب اما ضعف التطبيق بشكل صحيح او ضعف النشاط لأحداث خارجية، ويمكن ايضاح ذلك بالشكل الاتي:

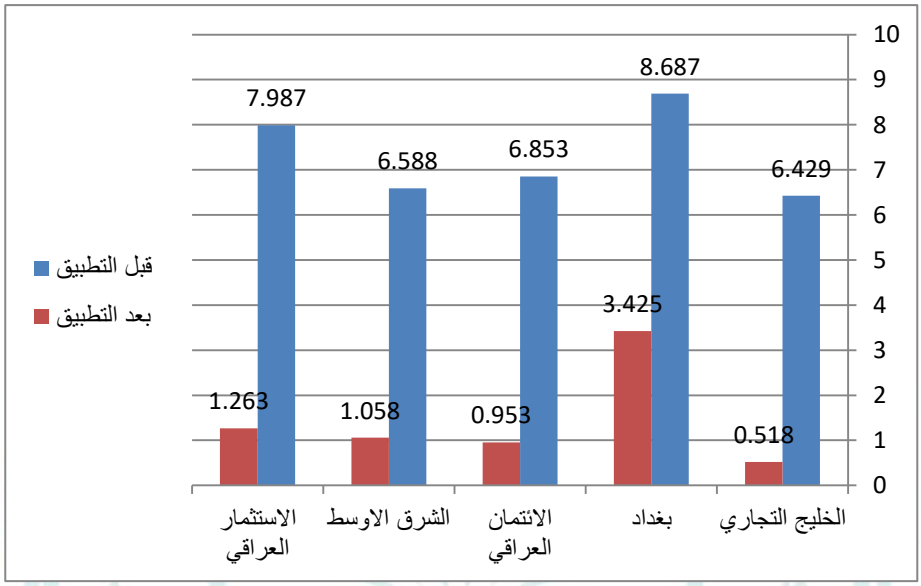

شكل (١) المقارنة وفق معدل العائد على الملكية

المصدر: إعداد الباحثان

٣-٣ معدل العائد على الاصول (ROA):

هذا المعدل يقيس مدى قدره المصارف عينة البحث على تحقيق ارباح من الاصول المستثمره فيها او مدى فعالية استخدام الموارد المتاحة (الاصول) في توليد الدخل، كما يقدم للمستثمر فكرة عن أداء استثمار المصارف لأصولها وكلما ارتفعت نسبة هذا المعدل دل ذلك بشكل عام على كفاءة المصرف.

جدول (٢) المقارنة وفق العائد على الاصول (ROA) لعينة البحث

ت	السنة / اسم المصرف	قبل تطبيق (IFRS)				المعدل	بعد تطبيق (IFRS)				المعدل
		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	
١	الخليج التجاري	٥.٧١٧	٢.٦٧١	٠.٤٤٢	٠.٦٦٨	٢.٣٧٤	٠.٧٣٢	٠.٧٠١	٠.١٠٢	-٠.٧٢	٠.٢٠٥
٢	بغداد	١.٩٣	١.٨١٧	١.٥٢	٠.٣٦٩	١.٤٠٩	١.٦٨٦	٠.٥٦١	٠.٣٧٣	٠.٦٤٦	٠.٨١٧

٣	الائتمان العراقي	٤.٠٨٦	١.٩١٢	٢.١٥	١.٨٨٢	٢.٥٠٨	٠.٩٦٩	١.٤٠٧	١.١٢٥	-٠.٩٨	٠.٦٣
٤	الشرق الاوسط	٢.٩٦٥	٢.٦٩٧	٠.٥٢٨	٠.٨٠٣	١.٧٤٨	١.٨٥٤	-٠.٠٨	-٠.٢٩	٠.٤١٥	٠.٤٧٧
٥	الاستثمار العراقي	٠.٣٦٦	٥.١٤٨	٥.١٦٩	٣.١٧٢	٣.٤٦٤	١.٧٦١	٠.٦٩٧	٠.٠٥٦	٠.٠٠٣	٠.٦٢٩
	المصدر : أعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٩)										

نلاحظ من الجدول (٢) نجد أن معدل العائد على الاصول قد انخفض بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لجميع المصارف عينة البحث، وذلك بسبب عدم اعتراف معايير الإبلاغ المالي الدولية لبعض الاصول التي تم الاعتراف بها قبل التطبيق، إذ حقق مصرف الاستثمار العراقي اعلى معدل قبل التطبيق وبنسبة (٣.٤٦٤) وبينما مصرف بغداد حقق ادنى نسبة وكانت (١.٤٠٩) وبالرغم من انخفاض كافة المصارف بعد التطبيق تجد أن مصرف بغداد قد حقق اعلى نسبة وكانت (٠.٨١٧) وكان مصرف الخليج التجاري قد حقق ادنى نسبة (٠.٢٠٥)، وهذا مؤشر على قدرة المصارف العراقية قبل تطبيق المعايير على استخدام اصولها في توليد الارباح بشكل افضل من بعد تطبيق المعايير وكما موضح في الشكل (٢).

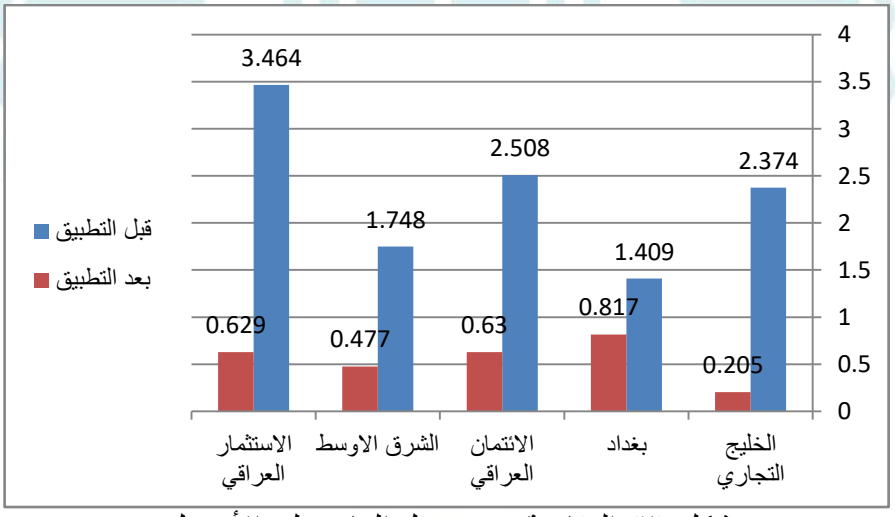

شكل (٢) المقارنة وفق معدل العائد على الأصول

المصدر: إعداد الباحثان

٤-٣ معدل العائد على الايرادات (ROR):

يعد العائد على الإيرادات أحد أهم المقاييس المالية في قياس ربحية المصرف، كما انه مفيد أيضًا في تحديد مدى نجاح فريق إدارة المصرف في تحقيق المبيعات مع إدارة النفقات أيضًا، ويتم حسابه بقسمة صافي الدخل على الإيرادات.

جدول (٣) المقارنة وفق العائد على الإيرادات (ROR) لعينة البحث

ت	السنة / اسم المصرف	قبل تطبيق (IFRS)				المعدل	بعد تطبيق (IFRS)				المعدل
		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	
١	الخليج التجاري	٤٢.٠٩	٢٣.٨٦	٤.٤٣	٨.٣٧٧	١٩.٦٩	٢٢.٥١	١٦.٣	٣.٥٦٣	٣٦-	١.٥٩
٢	بغداد	٤٠.١	٣٧.٩٤	٣٦.٥٣	٧.١٩	٣٠.٤٤	٢٧.٤٩	١١.٤٥	١١.٣٥	١٨.٢٩	١٧.١٥
٣	الائتمان العراقي	٦٧.٤٢	٣٧.٣٤	٥٠.٧٦	٥٠.٢٥	٥١.٤٤	٣١.٣٨	٤٥.٦٢	٣٩.٣٩	١٠٥.٧-	٢.٦٨
٤	الشرق الاوسط	٤١.٩٤	٣٧.٤١	١٠.٠٣	١٢.٥	٢٥.٤٧	٣٣	٢.١٦-	١٤.٤-	٩.٣٢	٦.٤٥
٥	الاستثمار العراقي	٤.٨٥	٥٣.٤٩	٤٨.٤١	٤٢.٨١	٣٧.٣٩	٣٥.٥١	١٨.٣٦	٢.٤٥	٠.١٤٤	١٤.١٢
	المصدر : أعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٩)										

يلاحظ من الجدول (٣) أن اعلى نسبة لمعدل العائد على الإيرادات قبل تطبيق المعايير حققها مصرف الأئتمان العراقي وكانت (٥١.٤٤) وادنى نسبة كانت بمقدار (١٩.٦٩) لمصرف الخليج التجاري وبعد تطبيق (IFRS) نلاحظ انخفاض في جميع معدلات العائد على الإيرادات لجميع المصارف عينة البحث، وهذا مؤشر على انخفاض الارباح لعدة اسباب منها عدم الاعتراف ببعض الأصول التي تم الأعتراف بها قبل التطبيق، فضلا عن إعادة تصنيف بعض المصاريف في قائمة الدخل واختلاف احتساب الأندثار بموجب المعايير مما انعكس على ارباح المصارف.

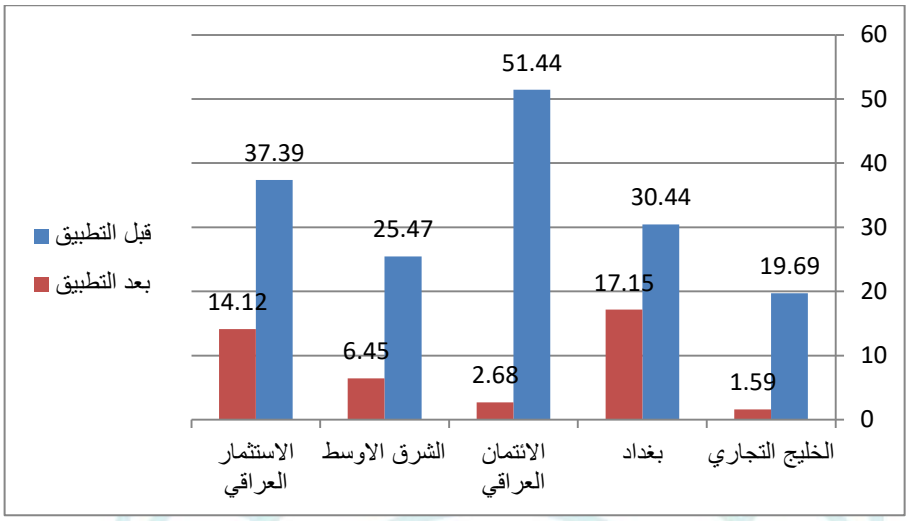

شكل (٣) المقارنة وفق معدل العائد على الإيرادات

المصدر: إعداد الباحثان

٣ـ٥ نسبة التداول:

تستخدم للمقارنة بين المصرف نفسه للسنوات المختلفة وبين المصارف المختلفة قبل وبعد التطبيق من خلال عنصري الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة ومقدار تغطية تلك الأصول للالتزامات قصيرة الأمد.

جدول (٤) المقارنة وفق نسبة التداول لعينة البحث

ت	السنة / اسم المصرف	قبل تطبيق (IFRS)				المعدل	بعد تطبيق (IFRS)				المعدل
		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	
١	الخليج التجاري	١.٤٦٣	١.٥٥٣	١.٦٢٩	١.٥٥٩	١.٥٥١	١.٥٨٦	٢.٠٢٢	٢.٠٣١	٢.٠٩٥	١.٩٣٤
٢	بغداد	١.١٥	١.١٥٩	١.١٥٣	١.١٦٦	١.١٥٧	١.٢٧٤	١.٢٦٥	١.٢٦٤	١.٢٥٨	١.٢٦٥
٣	الائتمان العراقي	١.٤٤٧	١.٤٧٨	١.٨٥٨	١.٩٤٤	١.٦٨٢	٢.٤٧٢	٢.٩٣٩	٢.٦٧٩	٢.٢٨	٢.٥٩٢
٤	الاستثمار العراقي	١.٣٩٦	١.٥١٢	١.٩٦٩	١.٩٧٩	١.٧١٤	١.٩٥٢	١.٩٠٣	١.٨١٤	١.٩	١.٨٩٢
٥	الشرق الاوسط	١.١٨٣	١.٢٠٢	١.٥٦٧	١.٤٥٦	١.٣٥٢	١.٤٩٥	١.٢٥٣	١.٣٢٦	١.٣٨٦	١.٣٦٥
	المصدر : أعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٩)										

نلاحظ من الجدول (٤) ان نسبة التداول لمصارف عينة البحث قبل وبعد التطبيق لم تتأثر كثيراً بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك بسبب أن المصارف لم تقم بإدراج أي بنود جديدة ضمن الأصول والالتزامات المتداولة ولذلك نلاحظ ان جميع النسب متقاربة قبل وبعد تطبيق (IFRS).

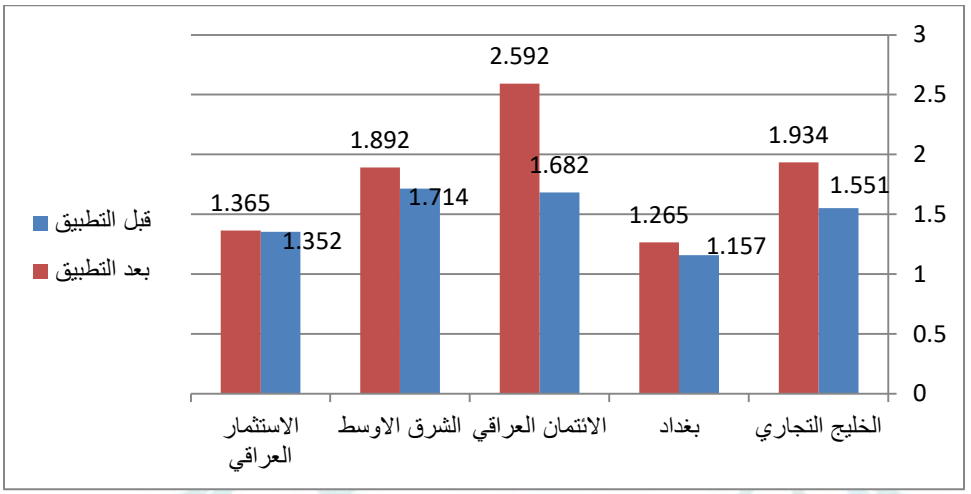

شكل (٤) المقارنة وفق نسبة التداول

المصدر: إعداد الباحثان

٦-٣ معدل دوران الأصول:

تُستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى كفاءة المصرف في استخدام الأصول من أجل توليد الإيرادات، فنسبة مُعدل دوران الأصول تقيس قيمة مبيعات المصرف أو إيراداتها مُقارنةً بقيمة الأُصول، فإن هذه النسبة تُساعد المُستثمرين على معرفة مدى فاعلية المصارف في استخدام الأُصول لتوليد الإيرادات.

جدول (٥) المقارنة وفق معدل دوران الاصول لعينة البحث

ت	السنة / اسم المصرف	قبل تطبيق (IFRS)				المعدل	بعد تطبيق (IFRS)				المعدل
		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	
١	الخليج التجاري	١٣.٥	١١.١	٩.٩	٧.٩	١٠.٦	٣.٢	٤.٣	٢.٨	١.٩	٣.١
٢	بغداد	٤.٨	٤.٧	٤.١	٥.١	٤.٧	٦.١	٤.٩	٣.٢	٣.٥	٤.٤
٣	الائتمان العراقي	٦	٥.١	٤.٢	٣.٧	٤.٧	٠.٢	٣	٢.٨	٠.٩	١.٧
٤	الشرق الاوسط	٧	٧.٢	٥.٢	٦.٤	٦.٥	٥.٦	٣.٤	١.٩	٤.٤	٣.٨
٥	الاستثمار العراقي	٧.٥	٩.٦	١٠.٦	٧.٤	٨.٨	٤.٩	٣.٧	٢.٢	٢.٢	٣.٣
	المصدر : أعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٩)										

يلاحظ من الجدول (٥) تحقيق مصرف الخليج التجاري اعلى معدل وهي (١٠.٦) مرة وكان مصرفي بغداد والأئتمان حققا ادنى معدل بلغ (٤.٧) مرة قبل التطبيق، اما بعد التطبيق فقد انخفض المعدل لجميع المصارف. إذ حقق مصرف بغداد اعلى معدل وكانت (٤.٤) مرة ومصرف الأئتمان حقق ادنى معدل (١.٧) وذلك لأنخفاض الإيرادات بعد

تطبيق المعايير فضلا عن أن المصارف لم تقم بإدراج أي بنود جديدة ضمن الأصول والالتزامات المتداولة مما أدى الى انخفاض معدل دوران الأصول. وهذا مؤشر على استغلال المصارف عينة البحث لأصولها بفاعلية قبل تطبيق المعايير مقارنة بعد التطبيق. او ان تطبيق المعايير اجمالا لم يؤثر بشكل كبير وقد يكون السبب اما ضعف التطبيق بشكل صحيح او ضعف النشاط لأحداث خارجية، ويمكن ايضاح ذلك بالشكل الاتي:

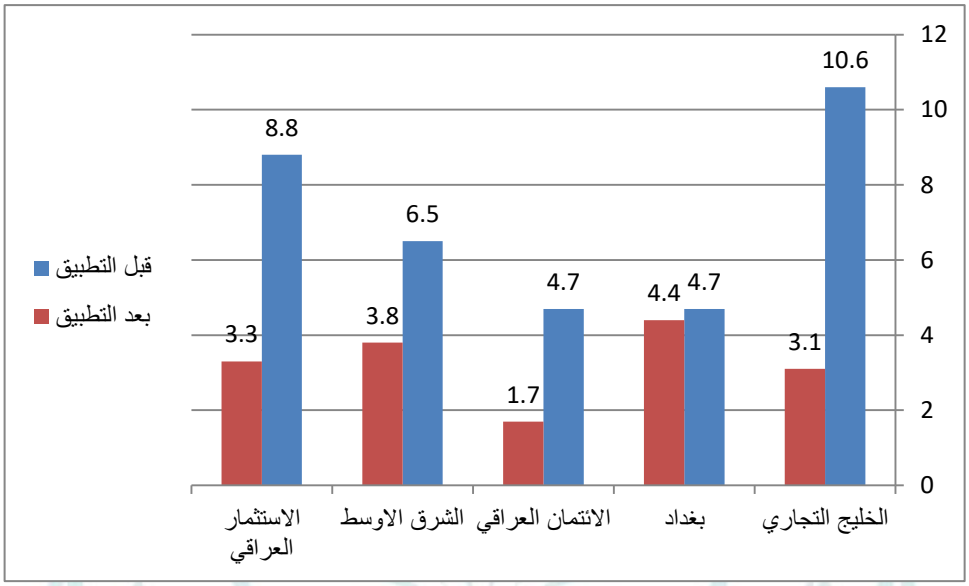

شكل (٥) المقارنة وفق معدل دوران الأصول

المصدر: إعداد الباحثان

٣-٧ نسبة تغطية الفوائد:

تستخدم لقياس مدى قدرة المصارف على تسديد مدفوعات الفائدة المترتبة على ديونها بسهولة، ويستخدمها المقرضون والمستثمرون والدائنون من اجل تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها الوحدة الاقتصادية نتيجة لما لديها من ديون، فضلا عن معرفة مدى استقرار الوحدة على الوفاء بالتزاماتها والديون المترتبة عليها.

جدول (٦) المقارنة وفق نسبة تغطية الفوائد لعينة البحث

ت	السنة / اسم المصرف	قبل تطبيق (IFRS)				المعدل	بعد تطبيق (IFRS)				المعدل
		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	
١	الخليج التجاري	٣.٥	٣.٤	٢.١	٠.٧	٢.٤	٠.٧	٠.٧	٠.٢	١-	٠.١٤
٢	بغداد	٣.٧	٣.٥	٣.٢	١.٧	٣.٠٤	٤.٤	١.٦	١	١.٨	٢.٢٢
٣	الائتمان العراقي	٥.٧	٤.٦	٣٤.٣	٤٥	٢٢.٤	٢٨.١	٥٠.٣	٤٧.٦	٣٥-	٢٢.٧

٤	الشرق الاوسط	٢.٥	١.٦	٠.٣٥	٠.٥	١.٢٤	١.٩٦	٠.٠١	٠.٤-	٠.٥٩	٠.٥٥
٥	الاستثمار العراقي	٠.٥٨	٣.٧	٣.٦	٢.٣	٢.٥٥	١.٥١	٠.٥٨	٠.٠٦	٠	٠.٥٤
	المصدر : أعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٩)										

يلاحظ من الجدول (٦) ان قدرة المصارف عينة البحث على تسديد الفوائد المترتبة على ديونها قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية مرضية بشكل عام لان المعدل تراوح بين (١.٢٤ – ٢٢.٤) على عكس الفترة بعد تطبيق المعايير اذ نلاحظ ان المعدل تراوح ما بين (٠.١٤ – ٢٢.٧) وهذا مؤشر على وجود تعثر مالي للمصارف بأستثناء مصرفي بغداد والأئتمان العراقي، وان سبب ارتفاع نسبة مصرف الائتمان العراقي كانت نتيجة انخفاض مبالغ الفوائد المسددة عن ديونها مقارنة ببقية المصارف.

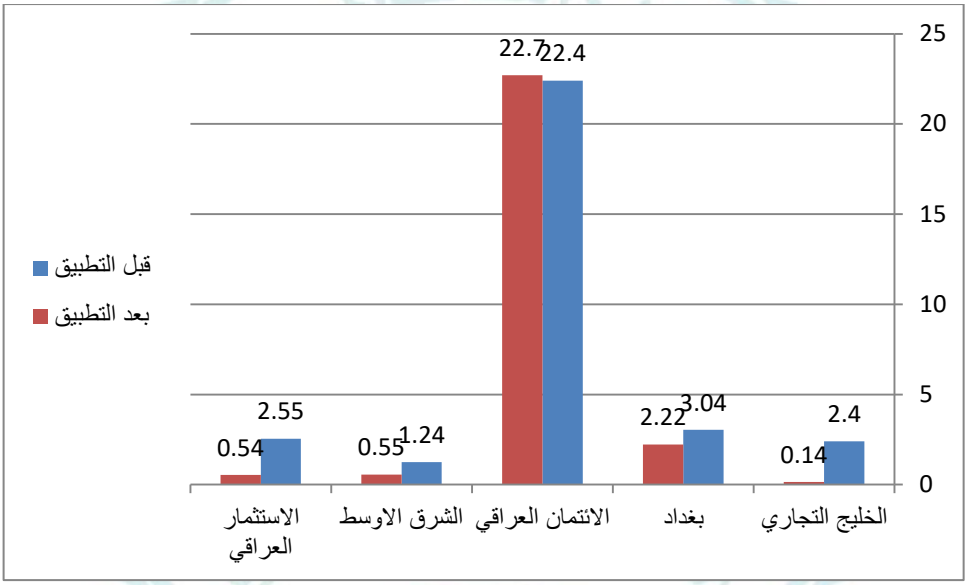

شكل (٦) المقارنة وفق نسبة تغطية الفوائد

المصدر: إعداد الباحثان

٣-٨ اختبار الفرضية:

من خلال التحليل السابق ولغرض اختبار الفرضية وباستخدام المتغيرات الخاصة بالمقارنة بين المصارف عينة البحث للسنوات من ٢٠١٢-٢٠١٥ قبل تطبيق المعايير وكما في الجدول الاتي:

جدول (٧) المقارنة وفق مؤشرات التحليل المالي قبل التطبيق

ت	النسب / اسم المصرف	قبل تطبيق (IFRS)					
		ROE	ROA	ROR	نسبة التداول	دوران الاصول	تغطية الفوائد
١	الخليج التجاري	٦.٤٧١	٢.٣٧٤	٤.١٢٥	١.٥٥	١٠.٦	٢.٤
٢	بغداد	٨.٦٨٧	١.٤٠٩	١٦.١٥	١.١٥	٤.٧	٣.٠٤
٣	الائتمان العراقي	٦.٨٥٣	٢.٥٠٨	١٠٩.٨	١.٦٨	٤.٧	٢٢.٤
٤	الشرق الاوسط	٦.٥٩	١.٧٤٨	٥.١	١.٧١	٦.٥	١.٢٤
٥	الاستثمار العراقي	٧.٩٨٧	٣.٤٦٤	٨.٨٢٥	١.٣٥	٨.٨	٢.٥٥

المصدر: إعداد الباحثان بالأعتماد على الجداول (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦)

ومن خلال تحليل المؤشرات المالية السابقة وتحويلها الى الدرجة المعيارية لقياس كفاءة اداء المصارف عينة البحث لغرض المقارنة. عن طريق القانون الآتي:

الدرجة المعيارية= (الدرجة الخام - المتوسط)÷ الانحراف المعياري

جدول (٨) الدرجة المعيارية لمؤشرات التحليل المالي قبل التطبيق

ت	النسب / اسم المصرف	قبل تطبيق (IFRS)						المجموع
		ROE	ROA	ROR	نسبة التداول	دوران الاصول	تغطية الفوائد	
١	الخليج التجاري	٢١.٠	٣.٧٦	٧٧.٥	٠.٢٥	٣٨.٨	٣.٨٧	١٤٥
٢	بغداد	٣٠.٦	٠.٣-	١٢٣	١.٤-	١٣.٧	٦.٥٩	١٧٢
٣	الائتمان العراقي	٢٢.٨	٤.٣٣	٢١٣	٠.٨١	١٣.٧	٨٩	٣٤٤
٤	الشرق الاوسط	٢١.٧	١.٠٩	١٠٢	٠.٩٥	٢١.٣	١.١-	١٤٦
٥	الاستثمار العراقي	٢٧.٧	٨.٤	١٥٣	٠.٦-	٣١.١	٤.٥١	٢٢٤

المصدر: إعداد الباحثان بالأعتماد على نتائج الدرجة المعيارية للجدول (٧)

يلاحظ من الجدول (٨) ان اداء مصرف الأئتمان العراقي حقق اعلى درجة معيارية وكانت (٣٤٤) وجاء اداء مصرف الاستثمار العراقي ثانياً إذ بلغ (٢٢٤) درجة اما اداء مصرف بغداد فكان بدرجة (١٧٢) وبينما حقق اداء مصرف الشرق الاوسط الدرجة الرابعة (١٤٦) فيما حقق مصرف الخليج ادنى اداء بمقدار (١٤٥) درجة.

وبالمقارنة لنفس المؤشرات نلاحظ تأثير تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وفق الاتي :

جدول (٩) المقارنة وفق مؤشرات التحليل المالي بعد التطبيق

ت	النسب / اسم المصرف	بعد تطبيق (IFRS)					
		ROE	ROA	ROR	نسبة التداول	دوران الاصول	تغطية الفوائد
١	الخليج التجاري	٠.٥١٨	٠.٢٠٥	١.٥٩	١.٩٣	٢.٠١	٠.١٤
٢	بغداد	٣.٤٢	٠.٨١٧	١٧.١٥	١.٢٦	٤.١٦	٢.٢٢
٣	الائتمان العراقي	٠.٩٥٣	٠.٦٣	٢.٦٨	٢.٥٩	١.٦٣	٢٢.٧
٤	الشرق الاوسط	١.٠٥٨	٠.٤٧٧	٦.٤٥	١.٨٩	٠.٥١	٠.٥٥
٥	الاستثمار العراقي	١.٢٦٣	٠.٦٢٩	١٤.١٢	١.٣٦	٠.٦٣	٠.٥٤

المصدر: إعداد الباحثان بالأعتماد على الجداول (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦)

وبتحويل المؤشرات أعلاه الى درجة معيارية يتضح لنا من الجدول الاتي :

جدول (١٠) الدرجة المعيارية لمؤشرات التحليل المالي بعد التطبيق

ت	النسب / اسم المصرف	قبل تطبيق (IFRS)						المجموع
		ROE	ROA	ROR	نسبة التداول	دوران الاصول	تغطية الفوائد	
١	الخليج التجاري	٢.٤٣-	٣.٠٢-	٠.٤-	٠.٢٣	٢.٤٣	٣.١-	٦-
٢	بغداد	٣.٠٤	١.٨٧-	٢٨.٩	١-	٤.٨٧	٠.٧٧	٣٥
٣	الائتمان العراقي	١.٦١-	٢.٢٢-	١.٦٤	١.٤٧	٠.٢١-	٣٩.٣	٣٨
٤	الشرق الاوسط	١.٤١-	٢.٥١-	٨.٧٤	٠.١٦	٣.٧٥	٢.٤-	٦
٥	الاستثمار العراقي	١.٠٣-	٢.٢٢-	٢٣.٢	٠.٨-	٢.٨١	٢.٤-	٢٠

المصدر: إعداد الباحثان بالأعتماد على نتائج الدرجة المعيارية للجدول (٩)

ومن الجدول السابق يتبين ان مجموع الدرجة المعيارية لمصرفي الخليج التجاري والشرق الاوسط هما اقل درجة (-٦، ٦) على التوالي، ويليها مصرف الاستثمار بدرجة (٢٠) فيما حقق مصرف الائتمان العراقي اعلى درجة اداء بلغت (٣٨) واداء مصرف بغداد اتى ثانياً بدرجة (٣٥).

وبمقارنة النتائج قبل وبعد التطبيق يلاحظ ان جميع اداء المصارف عينة البحث انخفض بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ انخفضت النسبة لأداء الأئتمان العراقي بمقدار ٨٩% فيما انخفضت نسبة الاداء لمصرف بغداد بعد تطبيق المعايير بنسبة ٧٩% في حين مصرف الخليج التجاري انخفضت النسبة بمقدار ١٠٤% وكذلك الشرق الاوسط انخفض بنسبة ٩٦% ومصرف الاستثمار العراقي انخفض ايضا بنسبة ٩١% . وهذا يدل على ان المصارف عينة البحث قامت بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بصورة شكلية، من

خلال انخفاض نسب الأداء الموضحة اعلاه عن نسب الأداء قبل التطبيق. وهذا بدوره يقلل من امكانية المقارنة للقوائم المالية وهذا ما يؤكد على أن التطبيق السليم للمعايير يسهم في تعزيز المقارنة بين المصارف.

ومما تقدم يمكن القول ان المصارف العراقية عينة البحث لم تتبنى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل سليم وبالتالي يمكن قبول الفرضية البحث الرئيسة التي تنص ان التطبيق السليم لمعايير الابلاغ المالي الدولية يعزز خاصية المقارنة في المصارف العراقية.

وهذا يفسر أن العلاقة بين خاصية المقارنة وتطبيق المعايير علاقة عكسية وهو مؤشر سلبي لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث باستثناء مصرف الأئتمان العراقي الذي يمثل نسبة تطبيقه جيدة اذا ما قورن ببقية المصارف.

الاستنتاجات:

١. تعد المقارنة السبب الرئيس لتطوير معايير المحاسبة، إذ تعمل المعايير المحاسبية على مواءمة اختيار وتطبيق أساليب محاسبية للوحدات الاقتصادية المتشابهة وتحد من التنوع في قواعد صناعة العمل لتعزيز المقارنة.
٢. إن زيادة المقارنة تحقق العديد من الاثار الايجابية على مستوى الوحدة الاقتصادية ذاتها، إذ تتمثل هذه الاثار في زيادة سيولة أسهمها وقيمتها الاقتصادية عن طريق تحسين بيئة المعلومات المتاحة للمستثمرين والمتعاملين في اسواق رأس المال مما يجعلهم أكثر رغبة في الأستثمار وتداول أسهم الوحدة ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة حجم التداول على أسهمها.
٣. أن إعادة تصنيف بنود القوائم المالية على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية له تأثير على تحسين جودة المعلومات المحاسبية لاسيما خاصية المقارنة مع المصارف الأخرى مما تعطي صورة واضحة للمستثمرين ليتمكنوا من ترشيد قراراتهم.
٤. ان المقارنة كانت أفضل قبل تطبيق (IFRS) ولكن السبب في ذلك ليس الخلل في المعايير ذاتها، وانما التطبيق لـ(IFRS) كان شكلي وغير كامل لصعوبات واجهتها المصارف خلال التطبيق.
٥. يعد مصرف الأئتمان العراقي أفضل المصارف في عينة البحث بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) مقارنة بالمصارف الاخرى مما انعكس ذلك على تحقيق اعلى درجة معيارية لكفاءة الأداء بعد تطبيق المعايير، اما مصرف الخليج التجاري يعد الأقل كفاءة بالرغم من تحقيقه اعلى نسبة عائد سهم قبل تطبيق المعايير.

التوصيات:

١. توحيد عملية التصنيف والقياس بين المصارف عن طريق اصدار مجموعة تعليمات لا تكون فقط ترجمة لاصل المعيار، انما تعليمات واضحة لاجل الوصول الى التطبيق الصحيح لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل الجهات ذات العلاقة، وعدم ترك المجال للاجتهادات الشخصية مما يؤدي الى عدم امكانية المقارنة.
٢. توحيد بنود القوائم المالية على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية في جميع القطاعات المصرفية التي تتبنى المعايير الدولية من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة خاصية المقارنة لغرض ترشيد قرارات المستثمرين.
٣. توفير قواعد استرشادية توضح آليات قياس وتطبيق القيمة العادلة لغرض تخفيض درجة الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية.
٤. الاهتمام بجودة التقارير المالية من خلال تحسين العلاقة بين خاصية المقارنة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، إذ أن رقم الربح المحاسبي لا يكفي وحده للحكم على الأداء الاقتصادي للمصارف.
٥. توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة ويمكن الاعتماد عليها في استخراج مؤشرات التحليل المالي والتي تؤكد مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزماتها وتمويل احتياجاتها مما يؤدي الى تحقيق الاهداف المخطط لها.

المصادر:

١. حسوبة، كريم منصور، عوض، محمد حمدي، فرنوي، مصطفى السيد، واسماعيل، محمود اسماعيل (٢٠٢٣) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الاولى، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
٢. دسوقي، عبد المحسن محمد، (٢٠٠٨) دراسة ميدانية لخاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج - كلية التجارة، مصر، المجلد (٢٢)، العدد الثاني.
٣. زهيرة، خديم (٢٠١٨) دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية دراسة حالة مؤسسة أميدور، رسالة ماجستير مقدمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
٤. العامري، سعود جايد مشكور (٢٠٢٠) المحاسبة الدولية، الطبعة الثانية، دار المناهج للطباعة، العراق.
٥. القضاه، مصطفى عبد الله احمد، (٢٠٢٠) اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الأداء المالي للشركات السعودية، مجلة إضافات اقتصادية، الجزائر، المجلد (٤) العدد (١).

٦. (FASB) Financial Accounting Standard Board (٢٠٠٨) Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises SFAC NO ١.

٧. (FASB) Financial Accounting Standard Board (٢٠١٠), "Conceptual Framework for Financial Reporting", SFAC NO ٨.

٨. Fatoke, Adedeji, Ogundeyi, Adebayo & Ojo. (٢٠٢٠) Financial Reporting Standard of Nigeria and United State of America: the Implication for Adoption and Practice of International Financial Reporting Standard, International Journal of Research Publications (IJRP) ,Volume (٦٤), Issue (١).

٩. Gao, Ru & Sidhu Balit, K. (٢٠١٨) The Impact of Mandatory International Financial Reporting Standards Adoption on Investment Efficiency: Standards, Enforcement, and Reporting Incentives, (ABACUS) Accounting Foundation, The University of Sydney, Vol. (٥٤), No. (٣).

١٠. Garcia, Maria T. Caban and He, Haihong (٢٠١٣) Comparability of Earnings in Scandinavian Countries: The Impact of Mandatory IFRS Adoption and Stock Exchange Consolidations, Journal of International Accounting Research, American Accounting Association, Vol. ١٢, No. ١.

١١. Gross, Christian & Perotti, Pietro. (٢٠١٧). Output-Based Measurement of Accounting Comparability: A Survey of Empirical Proxies, the Journal of Accounting Literature, Elsevier, Volume ٣٩, Issue C.

١٢. Hajiyeva, A., Musayeva, N., Hajiyeva, A. & Mirzayeva, F. (٢٠٢٠) The Stages and Effectiveness of International Financial Reporting Standards Implementation, by Research Gate Business Solutions, DOI: ١٠.١٣١٤٠/RG.٢.٢.١٩٦١٣.١٣٢٨٢.

١٣. Ismail, Rehana. (٢٠١٧) An Overview of International Financial Reporting Standards (IFRS), International Journal of Engineering Science Invention, Volume ٦, Issue ٥.

١٤. Jorissen, Ann (٢٠١٥) The IASB: From High Quality Accounting Information Towards Information to Foster Trust and

Stability in Global Markets, Revista Contabilidade & Finanças - USP Vol., ٢٦, Issue: ٦٩.

١٥. Martens, W., Yapa, P., & Safari, M. (٢٠٢٠) The Impact of Financial Statement Comparability on Earnings Management: Evidence from Frontier Markets, International Journal of Financial Studies, Volume ٨, Issue ٧٣.

١٦. Muthupandian K. S., (٢٠٢١) An Introduction to International Financial Reporting Standards, https://www.researchgate.net/publication/٤٨٣٧٦٦٦٤_An_Introduction_to_International_Financial_Reporting_Standards.

١٧. Simmons, John K. (١٩٦٧). A Concept of Comparability in Financial Reporting. The Accounting Review, Vol. ٤٢, No. ٤.

١٨. Taplin, Ross, H. (٢٠١٧) Measuring the Comparability of Company Accounts Conditionally: A Research Note, (ABACUS) Accounting Foundation, The University of Sydney, Vol. (٥٣), No. (٤).

١٩. Thi, Ngoc Bui, Anhb, Tu Chuc, & Tua, Oanh Le Thi. (٢٠٢٠). "The Implication of Applying IFRS in Vietnamese Enterprises From an Expert Perspective" Management Science Letters Volume ١٠ Issue ٣.

٢٠. Wang, F., Zhang, Zhichao, & Xu, Luying, (٢٠٢٠) Corporate Social Responsibility and Financial Statement Comparability: Evidence from China, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol. ٢٧(٣).

٢١. Zaidi, Syed & Paz, Veronica (٢٠١٥) The Impact of IFRS Adoption: A Literature Review, Journal of Theoretical Accounting Research, Vol. ١٠, Issue ٢.

٢٢. Zhang, Y., and J. Andrew. (٢٠١٠) Land in China: Re-Considering Comparability in Financial Reporting. Australasian Accounting Business and Finance Journal ٤ (١).